فانظر هل المراد اشتبها منحري طيبان في الكبر او اشبهما نفس الحجل
في العظم او القبح ارقني ابي اسهرني والفذان بكسر القاف
وتشديد الذال المعجمة جمع فذة بضم فتشديد او قذ ذ
كبطل والقذه والقذذ البرغوث مثلث الباو الضم افصح عما
فانها في الاعراب بالحركات الخ هذا مذهب سيبويه والصحيح الذي
اختاره المحقق الرضي وغيره ان النون عوض عن التنوين في
المفرد فقط لقيام الحروف مقام حركات الاعراب على الراجح ولان
سيبويه يقول ان اعراب المثنى والمجموع بحركات مقدرة والمقدر
كالثابت فلا يصح التعويض عنها الا ان يقال المراد انها عوض عن
ظهور الحركات فان قلت اذا كانت النون عوضا عن التنوين
فقط فلم ثبتت مع ال مع ان المعوض عنه لا يثبت مع ال
قلت قال الرضي انما سقط التنوين مع لام التعريف لانه يلزم
عليه اجتماع حرف التعريف وحرف تكون في بعض المواضع
علامة التنكير وفي ذلك قبح لا يخفى والنون لا تكون
للتنكير اصلا فلذلك ثبتت معها اهـ ومن دخول التنوين
اي الظاهر او المقدر كما في الممنوع من الصرف وحذفت
مع الاضافة الخ حاصله انه تارة رجح جانب
التعويض بها عن التنوين فحذفت مع الاضافة كما
حذف التنوين وتارة جانب التعويض بها عن
الحركة فثبتت مع ال كما ثبتت الحركة معها ولم يلتبس
للزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالنون
والفصل بينهما ممتنع بغير الامور الاتية
في قول الناظم فصل مضاف الخ نظرا الى

الى التعويض بها عن الحركة ايضا لا وجه لقوله ايضا لان المنظور
اليه في عدم الحذف مع ال هو كونها عوضا عن الحركة فقط الا ان
يكون المراد كما نظر الى التعويض بها عن التنوين في الحذف مع
الاضافة وقيل لدفع الخ هذا هو الذي اختاره الناظم لدفع
توهم الاضافة اي وحملها لا توهم فيه على ما فيه توهم وكذا
يقال فيما بعده ودفع توهم الافراد اورد عليه انه لو اعتبر
دفع هذا التوهم لامتنعت اضافة جمع المنقوص جرا نحو
مررت بقاضيك لالتباسه بالمفرد ح واجيب بالفرق بانه في
الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس بالوقف على المضاف لعود النون
ح ولا كذلك ما نحن فيه على تقدير عدم النون واقتصروا في الايراد
على الجر لانه لا التباس حال النصب لان المفرد يجيء نصبا وبالجمع
يسكن فما نقله شيخنا عن سم واقره هو والبعض من
زيادة النصب سهو في نحو طابي هذان مبني على انه مثنى
حقيقة والراجح خلافه او يراد بالمثنى في اول التثنية هو
وما الحق به طلبا للفرق اي بين نوني المثنى والجمع وكلا
هذا يقتضي طلب الفرق علة اختلاف الحركة وهو مخالف لما
قدمه من جعل الفرق علة للفتح الا ان يحمل ما مر على تعليل الفتح
من جهة عمومه وهو كونه حركة لا من جهة خصوصه وحاصل
ما يستفيد من كلامه هنا ان اصل تحرك النون فيهما للتخلص
من التقاء الساكنين وان الكسر في المثنى لكونه الاصل
في التخلص وان مخالفة حركة نون الجمع لحركة نون المثنى للفرق
وان خصوص فتحها لطلب الخفة فافهم وقد مر ذلك
اي من ان علة الفتح طلب الخفة لتخلفه في نحو المصطفين

غير الكسر وصح

Copyright © King Saud University